

ارتكاب الموظف العام لجرائم النشر الالكتروني

الدليل القانوني للمسؤولية الجنائية والانضباطية والمدنية

دراسة تحليلية في ضوء القوانين العراقية والمقارنة

المعضلة: بين حرية التعبير وواجب الوظيفة



حرية التعبير (المادة 38)

- الإشكالية: هل يحق للموظف العام انتقاد دائرته تحت مظلة "حرية التعبير"؟



واجب الوظيفة العامة

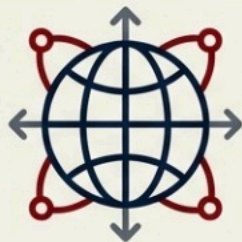
- الواقع الجديد: ظهور وسائل التواصل الاجتماعي أزال الحدود بين الحياة الخاصة والعامة.

- المادة 38 من الدستور: تكفل الدولة حرية التعبير عن التسبين عن الرأي بكل الوسائل.

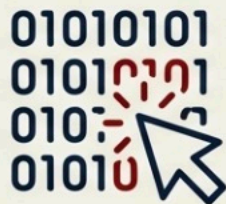
ما هو النشر الإلكتروني قانوناً؟

التعريف: هو إرسال أو تخزين أو دمج المعلومات (نصوص، صور، رموز) بوسيلة إلكترونية لتكون متاحة للجمهور.

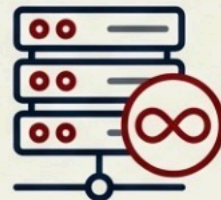
لماذا هو خطر؟



سعة الانتشار: يتجاوز الحدود الجغرافية فوراً.



سهولة التلاعب: إمكانية التحويل والتزوير دون ترك أثر مادي.



الاستدامة: المحتوى الرقمي يظل متاحاً وقابلًا للاسترجاع.

المسؤولية القانونية: من يُحاسب؟



مزود المحتوى (The Content Provider)

الشخص الذي ينشئ المعلومات.
يتحمل المسؤولية الكاملة.



المضيف (The Host)

الجهة التي تخزن المعلومات (مثل فيسبوك).
لا يُسأل جزائياً إلا إذا امتنع عن الحذف مع العلم
بالمخالفة.

القاعدة القانونية: المسؤولية الأساسية تقع على الموظف الناشر.

أولاً: الجرائم الماسة بأمن الدولة والنظام العام



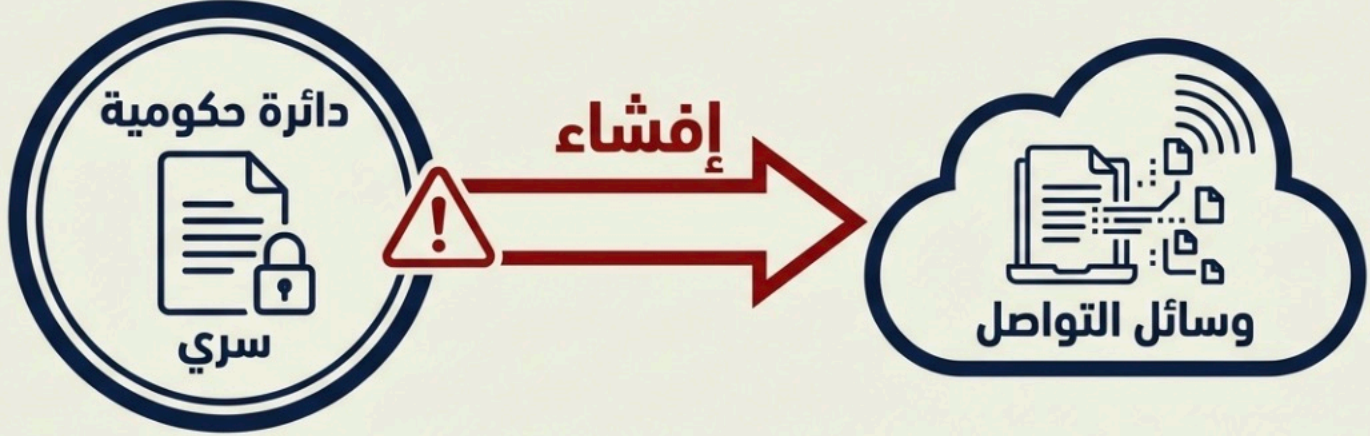
● التحريض على الفوضى: استخدام وسائل التواصل لتغيير النظام بالقوة أو تعطيل القوانين.

● بث الكراهية (المادة 7 من الدستور): الترويج للأفكار الإرهابية أو إثارة النعرات الطائفية.

النتيجة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 7 سنوات كل من روج لمبادئ تثير الفتنة.



جريمة إفشاء الأسرار الوظيفية



- يحظر على الموظف الإفشاء بأي معلومات اطلع عليها بحكم وظيفته.
- قانون العقوبات (المواد 327، 328، 437): يعاقب الموظف الذي **يفشي سراً وظيفياً** عبر النشر الالكتروني.
- النطاق: يشمل الوثائق الرسمية **والمعلومات الشفهية، حتى بعد انتهاء الخدمة.**

جرائم القذف والسب عبر الانترنت



المادة 433 (القذف): إسناد واقعة توجب العقاب.
المادة 434 (السب): خدش الشرف دون تعيين واقعة.

ظرف مشدد: اعتبر القضاء العراقي أن النشر عبر فيسبوك يعد "علانية"، مما يغلظ العقوبة.

الابتزاز وانتهاك الخصوصية

الابتزاز (المادة 430-432)

تهديد الغير بنشر صور خاصة
لإجبارهم على تسليم مال أو
أو منفعة.



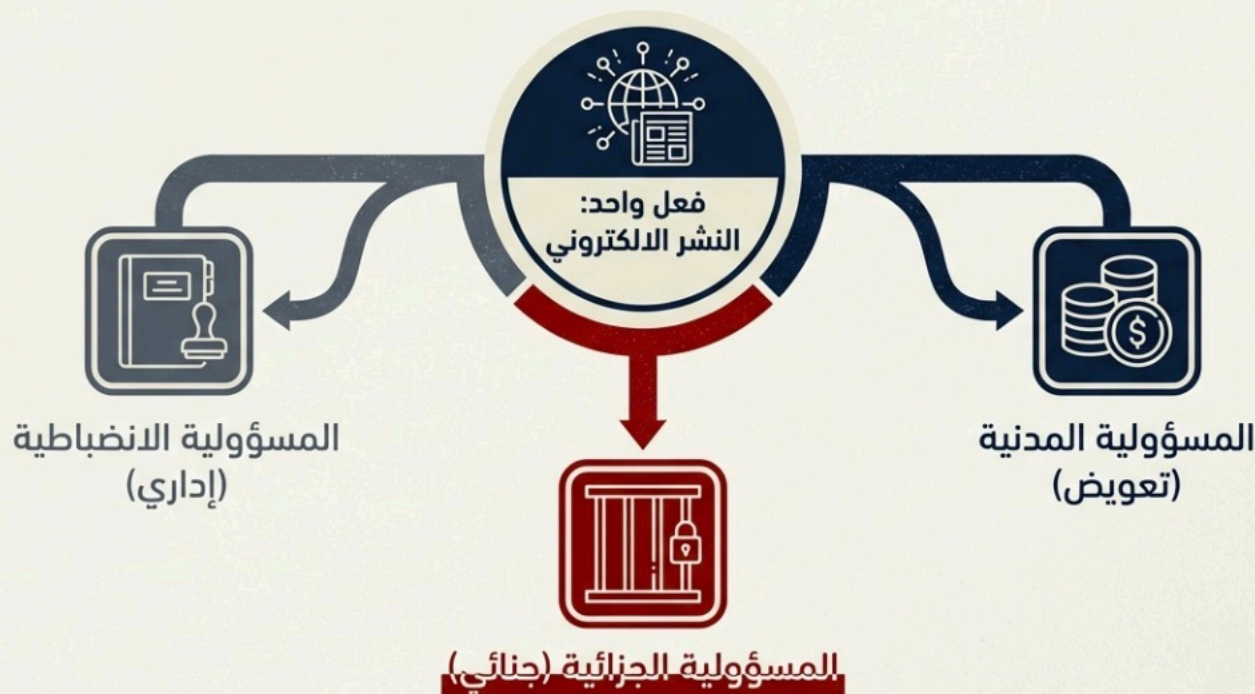
انتهاك حرمة الحياة الخاصة (المادة 438)

نشر أخبار أو صور عائلية
للأفراد بغير رضاهم.

العقوبة: السجن لمدة تصل إلى 7 سنوات، وتتضاعف إذا كان الجاني موظفاً عاماً.



أركان المسؤولية الثلاثة للموظف العام



أولاً: المسؤولية الانضباطية (الخطأ الإداري)



- **الأساس القانوني:** قانون انضباط موظفي الدولة رقم 14 لسنة 1991.
- **واجب التحفظ:** الموظف ملزم بالابتعاد عن أي تصرف يخل بكرامة الوظيفة، حتى خارج أوقات أوقات الدوام.
- **المخالفة:** الإساءة أو النقد غير المهادب للدائرة يستوجب عقوبة انضباطية تصل إلى العزل.

واجب الحياد والامتناع السياسي



المادة 150 (قانون الخدمة المدنية):

يحظر على الموظف ممارسة أي عمل سياسي أو حزبي في وسائل الإعلام (بما فيها النشر الإلكتروني) يروج لحزب أو كتلة.

Insight

فرق مبدأ حيادية الوظيفة العامة يعرض الموظف للمساءلة القانونية المغلظة.

موقف القضاء الإداري: تطبيق عملي



- **الواقعة:** موظف نشر ""بوست" على فيسبوك انتقد فيه مدير دائرته بعبارات بعبارات **مسيئة**.
- **الحكم:** المصادقة على **عقوبة** الموظف.
- **التعليق:** حرية التعبير ليست مطلقة، ويجب أن لا تتجاوز "آداب الوظيفة".
النشر الالكتروني وسيلة علنية **تفاقم الخطأ**.

ثانياً: المسؤولية الجزائية (الجنائية)



- **الأساس:** قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.
- **التشديد:** صفة "الموظف العام" تعتبر ظرفاً مشدداً في الجرائم.
- **النشر = العلانية:** القضاء يعتبر النشر على مواقع التواصل تحققاً لركن العلانية، مما يرفع العقوبة.

ثالثاً: المسؤولية المدنية (التعويض المالي)



- أركان المسؤولية: خطأ (النشر) + ضرر + علاقة سببية.
- **حق الرجوع:** إذا دفعت الدولة تعويضاً للمتضرر، يحق لها قانوناً استرداد المبالغ من الموظف المقصر.

النشر الالكتروني: سلاح ذو حدين



- النشر الالكتروني مسؤولية قانونية معقدة وليس مجرد حق شخصي.
- القصور التشريعي: القوانين القديمة لا تغطي كافة الجوانب التقنية.
- غياب الوعي: 'بوست' من المنزل قد يؤدي إلى العزل من الوظيفة.

التوصيات: نحو بيئة رقمية آمنة

تشريعياً



تشريعياً

الإسراع في تشريع قانون
مكافحة الجرائم
المعلوماتية.

إدارياً



إدارياً

إصدار مدونة سلوك
وظيفي رقمي تحدد
المسموح والممنوع.

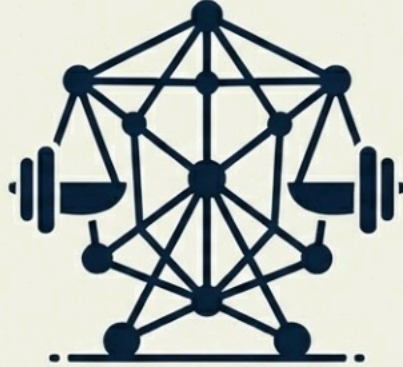
توعوياً



توعوياً

إقامة دورات تدريبية
للموظفين حول
المخاطر القانونية.

الخاتمة



"إن التطور التكنولوجي لا يعفي الموظف العام من التزاماته التقليدية.
تبقى الأمانة، والتحفّظ، وصيانة أسرار الدولة واجبات مقدسة، سواء
سواء كانت على الورق أو على الشاشات الرقمية."

حريتك في النشر تنتهي عندما تبدأ واجبات وظيفتك.